جمعية عطيرت كوهانيم تدير جسمًا وهميًّا بهدف السيطرة على أملاك في سلوان

د. سعيد أبو علي

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية وأستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة القدس ومعهد البحوث والدراسات العربية - المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية.

العنوان أعلاه لمقال نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية بقلم الكاتب الإسرائيلي المعروف نير حسون بتاريخ 18 / 2 / 2025. ما يجدد استحضار الآية الكريمة: «وشهد شاهد من أهلها».

نعم، يقدم الكاتب بهذا المقال، الشهادة، نوعاً وأسلوبًا آخر من أساليب الاحتلال الذي طالما انتهجه وطالما تمّ كشفه، كأسلوب متّبع في ممارسات التهجير والتطهير العرقي، والاستيلاء على الممتلكات، بل سرقتها، بتبريرات وادعاءات قانونية مختلقة، لتضاعف من أسباب القهر والألم، كذلك القهر والألم الذي يعانيه المقدسي، حين يكره جبرًا على هدم بيته الذي يأويه بيديه.

وهذه المرة كان الشاهد على السارق وزارة عدله، وإن لم تتخذ بحقه الإجراء أو المقتضى العادل، بل طالبته بمزيد من إحكام سرقته الموصوفة بتدابير التخفي، وخفة اليد الأكثر قوة وخفية حتى لا يضبط متلبسًا مرة أخرى.

ومع أن الأمر، لا يتوقف عند لصوصية جمعية عطيرت كوهانيم، وما تمارسه من سرقة مغلفة بتشريعات تبريرية، وسلب معلن لممتلكات وبيوت المقدسيين، أمام سرقة ومصادرة وسلب وطن بأكمله، بأرضه ومقدراته، مع نفي وتشريد أهله وملّاكه، ومحاولات طمس هويتهم وحقوقهم المتواصلة منذ عقود بآلة الحرب والتدمير والتهجير والإخفاء.

غير أنها حالة لنموذج صغير على خطورته وأهميته، صورة مصغرة لصورة السطو والسرقة الأكبر، مثال جزئي يشخّص الحالة الكلية، ليس فقط للقدس وإنما لفلسطين، في مثل هذا السياق من التبرير والادعاء، لتسويغ غير القانوني الثابت والأكيد، بادعاء قانوني باطل ومزور.

والسؤال كيف يتم ذلك؟ لهذا نُناقش موضوع الاستيلاء على بيوت المقدسيين وتهجيرهم بصور التهجير والاقتلاع الخفية والمعلنة، وكليهما رسمي، يندرج في إطار تهويد القدس، وذلك من خلال تقرير جريدة هآرتس بنقطة أولى ومن خلال تقارير محافظة القدس بنقطة ثانية.

أولًا: تقرير هآرتس بشأن أساليب عطيرت كوهانيم الخفية للاستيلاء على البيوت المقدسية:

يناقش نير حسون بمقالته، ويعرض ما كشفه تقرير مسجل الأوقاف بوزارة العدل الإسرائيلية، عن مخالفات وتضارب مصالح، وعيوب أخرى في الموقف الذي يخلي العائلات الفلسطينية من منازلها في سلوان، لصالح جمعية عطيرت كوهانيم. ويشير التقرير إلى أن الوقف التاريخي الذي يملك الأرض، التي يعيش عليها مئات المستأجرين الفلسطينيين هو في الواقع كيان وهمي تابع للجمعية. ورغم العيوب التي وجدت، إلا أن الدولة تعارض استبدال أمناء الوقف، الحاخام إسحق رالباغ وأبراهام شفرمان ومردخاي زرفيف.

لا تهدف هذه الورقة لمناقشة صحة ودقة المعطيات التي يسوقها التقرير أو الرد عليها وتفنيدها، وإنما استخلاص ما كشــف عنه وأقره هذا التقرير في سياق عرضه لما توصل إليه من نتائج على افتراض صحة وجود الوقف وأملاكه تؤكد كما هو في الفقرة الســابقة أن إخلاء العائلات الفلسطينية من منازلها في سلوان هو لصالح جمعية عطيرت كوهانيم التي نصبــت كيانًا وهميًّا مكان الواقف المالك لــلأرض الموقوفة، هذا إن كانت موقوفة بالأصل، أما الحقيقة الأخرى التي يكشــفها التقرير بفقرته السابقة أن الدولة –إسرائيل – تعارض اســتبدال هذا الكيان الوهمي التابع لعطيرت كوهانيم، ما ينسف اختصاص الواقف.

وقف موشــيه بنفنستي الذي أسسه رؤساء الاستيطان اليهودي في القدس، سجل في المحكمة الشرعية العثمانيــة في المدينة في العام 1899. كما يروي التقرير ويمضي قائلًا: إن بنفنستي أقام مباني في سلوان لصالح توطين مهاجرين من اليمن. وحسب وثيقة الوقف الأصلية فإن أمناء الوقف هما الحاخامان الرئيســيان في القدس ومدير مدرســة إليانس في المدينة. خلال تســعينيات القرن العشرين، بعد حوالي مئة ســنة على تأسيس الوقف، أجرت جمعية عطيرت كوهانيم بحثًا عثرت فيه على الوقف وعلى الأراضي التي يمتلكها، وهنا بدأت مســيرة التحايل والتزوير. في العــام 2001 توجه أعضاء الجمعية للمحكمة المركزية في القــدس وطلبوا إحياء الوقف وتحويلهم إلى أمناء لــه؛ بمعنى عزل مرجعية الوقف واســتبدالها بالجمعية بعبارة أخرى اغتصاب الوقف. وقد عرضوا على المحكمة رسائل من الحاخامات الرئيسيين في حينه تقول بأنهم يتنازلون عن مناصبهم في الوقف، وأيضًا مصادقة من وزارة التعليم تفيد بأن مدرســة إليانس لم تعد قائمة. قاضي المحكمة المركزية في القدس في حينه يعقوب تســبان وافق على الطلب وعين في قرار الحكم ثلاثة أشخاص، اثنان منهم يعملان في الجمعية، زرفيف وشفرمان، كأمناء للوقف. وهكذا تم إقصــاء مرجعية الوقف الأصلية وتنصيب عطيرت كوهانيم بصفتها مالكة للوقف لتبدأ

مرحلة جديدة من عملية التحايل.

بعد فترة قصيرة من ذلك، حرّر القيّم العام في وزارة العدل الأرض ومنحها للوقف، بفضل قانون يمكّن اليهود من المطالبة بممتلكات تم تركها في 1948. وينوّه نير حسون: لا يوجد للفلسطينيين في المقابل، الحق في المطالبة بممتلكاتهم التي تركوها في نفس الوقت لأنه تمت مصادرتها بقوة قانون أملاك الغائبين. مع أن الصحيح أن الفلسطينيين هُجّروا من أملاكهم بالقوة إثر نكبة 1948 ولم يتركوها أو كانوا غائبين. ويضيف حسون، عن المرحلة الثالثة بعملية التحايل قائلًا: إنه ومنذ تمت المصادقة على نقل الأرض إلى الوقف وهو يقوم بإدارة عشرات الإجراءات القانونية ضد عائلات فلسطينية تعيش في الحي، غالبيتها منذ الستينيات، وتحولت مرةً واحدة في أعقاب قرار القيّم العام إلى مستأجرين معرّضين لخطر الإخلاء. بمعنى أنهم كانوا المالكين الأصليين وأن قرار القيّم العام هو الذي حوّلهم إلى مستأجرين، ولهذا يلجأ أصحاب الأملاك من الفلسطينيين لكل السبل بما فيها القضاء الإسرائيلي لتفنيد الادعاء وإثبات ملكيتهم ما أمكنهم ذلك، إلا أن القضاء المسيّس يقف دومًا بصف الاستيطان والاستيلاء، حتى الآن تم إخلاء 16 عائلة فلسطينية من بيوتها، وجمعية عطيرت كوهانيم قامت بإسكان عائلات يهودية في بيوتهم. في الأسابيع الأخيرة أصدرت القاضية في محكمة الصلح في القدس، مريام كاسلسي، خمسة أحكام تأمر خمس عائلات، تشمل 131 شخصًا، بإخلاء بيوتها لصالح الوقف في غضون نصف سنة، وحكمت بتكاليف المحكمة التي تبلغ 50 ألف شيكل على إحدى العائلات.

في السنوات الأخيرة تدير جمعية «عير عاميم» بواسطة المحامي يوفال الدار والمحامية لونا هالون، من مكتب بن آري بيش، دعوى قضائية ضد الوقف وجمعية عطيرت كوهانيم، تطالب فيها الجمعية من المحكمة المركزية أن تأمر بتعيين أمناء آخرين بذريعة أن الأمناء الحاليين لا يقومون بدورهم.

بمعنى أن عير عاميم وهـــي جمعية إسرائيلية مختصة بشـــؤون القدس تطالب بإعادة الوقف إلى مرجعيته الأصلية وسحب ملكيته من عطيرت كوهانيم.

في أعقاب الدعوى – كما يكتب نير حسون – بدأت وحدة مسجل الأوقاف في وزارة العدل في فحص معمق للوقف بواســطة رامي الحناتي، ونتائــج هذا الفحص تنشر هنا للمرة الأولى. في هذه النتائج جاء أن الوقف ليــس إلا كيانًا وهميًّا يُدار بالكامل من قبل جمعية عطيرت كوهانيــم خلافًا لميثاق الوقف وقواعد الإدارة الســليمة. وقد تبين مثلًا أنه خلال عشرين ســنة تمت إدارة الوقف لنفس الحســاب البنكي للجمعية، وحتى بعد فتح حساب خاص له، رسوم الإيجار التي دفعها المستأجرون اليهود أودعت في حساب الجمعية وليس في حساب الوقف. ووجد أن الوقف تمت إدارته بدفعات نقدية ودون أي توثيق، «خلافًا لقواعد الإدارة الســليمة». ما يستجيب لهدف الدعوى التي رفعتها عير عاميم. وفيما يأتي عرض نماذج من ممارسات عطيرت كوهانيم وسلوكها المالي، ليس فقط لسرقة البيوت وتهجير سكانها وإنما أيضًا سرقة عائداتها المالية.

فقد كشــف التقرير أيضًا أن أحد أمناء الوقف يوجد في حالة تضارب مصالح، لأنه عضو في لجنة عطيرت كوهانيم – في الوقت الذي يوجد فيه للوقف دين بسبب قرض من الجمعية. وجاء أن «عطيرت كوهانيم قامت بإصلاحات كبيرة في أملاك الوقف دون أن يكون الوقف طرفًا فيها ودون تســجيل في سجلات الوقف. إضافة إلى ذلك فإن الوقف يمكن أن يعمل فقط حسب ميثاق الوقف مثلما تم التوقيع عليه عند إقامته. حسب ميثاق الوقف، فقد تم تخصيص المباني للمســاعدة في السكن «لصالح فقراء اليهود في القدس، السفارديم والأشكناز، بشكل متساوٍ... بعد ذلك سيكون الوقف لصالح فقراء الطائفة اليهوديــة في كل مكان يوجدون فيــه، وإذا لم يتم إيجادهم فإن الوقف ســيكون لصالح الفقــراء والمحتاجين في كل مــكان. أي إن الوقف مخصص لليهــود الفقراء في القدس، وبعد ذلك اليهود الفقراء في أماكن أخرى، وفي النهاية للفقراء والمحتاجين على أنواعهم.

ولكن وقف بنفنستي، حسب التقرير، لا يعمل حسب الميثاق. فأمناء الوقف أو عطيرت كوهانيم لم يفحصوا إذا كان المستوطنون الذين تم جلبهم للسكن في الحي الفلسطيني هم بالفعل عائلات محتاجة. وردًّا على مسودة التقرير فقد كتب في وثائق الوقف بأن الشقق سيتم تأجيرها لعائلات «غير قادرة». لكن جاء في التقرير بأنه لم يتم وضع معايير واضحة لهذا التعريف.

تقرير مسجل الأوقاف يبلغنا الكثير عن السلوك المالي لعطيرت كوهانيم وعن العلاقة بينها وبين العائلات التي تسكنها في قلب سلوان. وقد اتضح من التقرير، ضمن أمور أخرى، بأن الأموال التي تدفعها العائلات اليهودية التي تسكن في أملاك الوقف منخفضة جدًّا، تتراوح بين 13 – 28 ألف شيكل في السنة. ويتبين أيضًا أن الجمعية أو الوقف دفعت للعائلات الفلسطينية ملايين الشواقل مقابل الإخلاء الطوعي من البيت الذي سيطر عليه الوقف.

رغم الاستنتاجات الخطيرة، إلا أن الدولة قدمت اعتراضًا على طلب استبدال أمناء الوقف. بما يبقي على عطيرت كوهانيم ممثلة للوقف ومسيطرة عليه أمنياً، وفي رد الدولة جاء أنه وجدت وبحق عيوب في الفحص، لكن الأمناء الحاليين وافقوا على إصلاح العيوب التي تم تفصيلها في التقرير. لذلك فإنه «في هذه المرحلة لا يوجد أي مجال لاستبدال أمناء».

وقد جاء من جمعية «عير عاميم» بأن «التقرير كشف الاستغلال الساخر الذي تقوم به عطيرت كوهانيم خلال سنوات في الوقف الذي أقيم من أجل الفقراء، بهدف إخلاء عائلات في بطن الهوى في سلوان. تقرير الرقابة تم الكشف عنه فقط في أعقاب إجراءات قانونية تجريها «عير عاميم». ونحن نتوقع أن يعمل مسجل الأوقاف في أسرع وقت على وقف نشاطات الوقف ونشاطات الإخلاء التي جرت من قبل عطيرت كوهانيم باسمه».

لكن المحامي أبراهام موشيه سيغل، ممثل الوقف كما كتب نير حسون، قال ردًّا على ذلك: «الحديث يدور عن ادعاءات متكررة لا أساس لها من الصحة. مسجلة الأوقاف أبلغت منذ فترة المحكمة بأنه ليس فقط لا يوجد تضارب مصالح بين عطيرت كوهانيم والوقف، بل إن الجمعية من حقها أن تعين كأمينة على الوقف. صحيح أنه جرى فحص للوقف، لكن غالبية الادعاءات من قبل «هآرتس» بخصوص هذا الفحص هي ادعاءات غير صحيحة. في التقرير ظهرت عيوب صغيرة فقط، ولكن تم إصلاحها منذ فترة من قبل الوقف بصورة متطابقة مع طلبات مسجلة الأوقاف بشكل مرض. الدافع الحقيقي من وراء نشر التقرير هو محاولة لإعادة تدوير محاولات سابقة لصحيفة «هآرتس» من أجل إلغاء قرارات تم إصدارها من قبل جميع الهيئات القضائية في إسرائيل، بما في ذلك المحكمة العليا، التي قررت في عشرات الأحكام المختلفة بأن الوقف هو صاحب أراضي الوقف الحصري. ونتيجة لذلك فقد أمروا بإخلاء الغزاة العرب الذين قاموا بغزو أراضي الوقف، ليس أكثر من ذلك».

هكذا كانت النتيجة بنهاية المطاف أن وزارة العدل ورغم تقريرها المؤكد لمدى التزوير والتحايل الذي تمارسه عطيرت كوهانيم للاستيلاء على بيوت المقدسيين، ورغم كل ما تكشفه، فإنها كما القضاء يوظفان لدعم ما تمارسه الجمعيات الاستيطانية وعطيرت كوهانيم إحداها وما ترتكبه من جرائم للاستيلاء على بيوت المقدسيين وتهجيرهم بتوفير التشريعات والمسوغات القانونية والأحكام القضائية. بل إن القضاء الإسرائيلي – كما يؤكد ذلك سيفل – أمر بإخلاء الغزاة العرب الذين قاموا بغزو أراضي الوقف. وهكذا يحول القضاء الإسرائيلي أصحاب الأرض الأصليين إلى غزاة والمحتلين العابرين إلى مالكين.. إنه نموذج صغير لصورة أكبر من صور سرقة وطن.

إنها نموذج شرعنة عمليات التحايل الخفية حتى وإن تم كشفها، خاصة وأن هذه الجمعيات الاستيطانية كما المؤسسات الحكومية والسياسات والممارسات الرسمية

تواصل تنفيذ مخططات ومشـــاريع التهجير والتطهير العرقـــي وأسرلة وتهويد القدس، وذلك ما يؤكد تقرير محافظة القدس.

ثانيًا: تقرير محافظة القدس بشأن الاستيلاء على بيوت المقدسيين وتهجيرهـــم: وقد تنوعت أشـــكال وآليات الاســـتيلاء علـــى البيوت والممتلكات ومنها:

1 - عمليات الهدم والتجريف والاستيلاء على الممتلكات:

تنتهج سلطات الاحتلال سياســـة هدم منازل المواطنين في القدس المحتلة، التي تأتي في سياق الإجراء العقابي والتهجير القسري والتطهير العرقي للمواطنين، وتهويد المدينة المحتلة و«أسرلتها».

وتبرر ســـلطات الاحتلال هدم المنازل بشـــكل عام بذريعـــة إقامتها دون ترخيص، بالرغم من ندرة منح موافقة على التراخيص اللازمة لبناء منازل المقدسيين.

وخلال عـــام 2024، بلغ عدد عمليات الهدم في محافظة القـــدس (380) عملية هدم وتجريف، منها: (92 عملية هدم ذاتي قسري) و(259 عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال)، بالإضافة إلى 29 عملية تجريف.

وعند مقارنة عدد عمليات الهدم التي تـــم تنفيذها خلال عام 2024، يلاحظ ارتفاع وتيرة عمليات الهـــدم والتجريف عما كانـــت عليه خلال الأعوام الســـابقة، فبلغ عدد عمليات الهدم والتجريف خلال عام 2021 (315 عملية هدم وتجريف)، وفي عام 2022 (306 عمليات هدم وتجريف)، وفي عام 2023 (337 عملية هدم).

2 - قرارات الهدم والإخلاء القسري والاستيلاء على الأراضي:

سلّمت سلطات الاحتلال خلال عام 2024 ما يزيد على 130 إخطارًا بالهدم في مختلف أنحاء محافظة القدس، في منطقة باب العمود، وبلدات سلوان، والجيب، وحزما، وعناتا،

وجبع، وجبل المكبر، وكفر عقب، ومخيم شـــعفاط، وفي تجمـــع أبو النوار شرق القدس المحتلة، وأحياء البســـتان وياصول ووادي الجوز، ومنطقة الخنيدق، وراس النادر ببلدة بيت عنان شمال غرب القدس المحتلة.

وفي أيّار / مايو، أخطرت قوات الاحتلال بهدم عشرات المحلات التجارية على طول الطريق الرابط بين حاجزي جبع وقلنديا العسكريين شمال القدس المحتلة، وجسر يربط بين بلدتي جبع والرام.

3 - التهجير القسري:

في 15 نيســـان / أبريل، أصدرت محكمة الاحتلال قرارًا يقضي بإخلاء عائلات دياب من منازلها في حي الشـــيخ جراح في مدينة القدس المحتلة، حيث أمهلتها حتى منتصف تموز / يوليو القادم لتنفيذ قرار الإخلاء، وتعيش 3 عائلات «17 فردًا» في المنازل.

في 11 تمّـــوز / يوليو، أصدرت محكمة الاحتلال قرارًا بتهجير 30 مقدســـيًّا من عائلة الرجبي في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، وقد قدمت العائلة استئنافًا ضد القرار.

يذكر أن 187 منزلًا للأهالي مهددة بالهدم في حي بطن الهوى.

وفي 11 أيلول / ســـبتمبر، أصدرت محكمة الاحتلال قرارًا بإخلاء منزل عائلة ســـالم غيث، لصالح المستعمرين، في حي بطن الهوى ببلدة سلوان.

في 6 شباط / فبراير، استولت سلطات الاحتلال على أرض «سوق الجمعة» الواقعة بمحاذاة الجهة الشـــمالية الشرقية من ســـور القدس، وشرعـــت بأعمال حفر وتجريف للأرض، تمهيدًا لتنفيذ «حديقة»، ضمن مشروع «حدائق حول سور البلدة القديمة»، وتعود ملكية الأرض التي تبلغ مســـاحتها 1200 متر مربع، لعائلات «عويس، حمد، وعطا الله».

وفي نهاية شهر شباط / فبراير، أعلنت سلطات الاحتلال الاستيلاء على أكثر من 2600 دونم من أراضي أبو ديس والعيزرية، وتشمل تجمعات سكنية بدوية واسعة، منها تجمع أبو النوار، شرق القدس المحتلة.

وفي 19 شباط / فبراير، استولى مستعمرون بحماية قوات الاحتلال على أراضي المقدسيين في حي بطن الهوى ببلدة سلوان.

واستولت جمعية «عطيرت كوهانيم» الاستعمارية على دونمين ونصف دونم من أراضي حي بطن الهوى، بحماية قوات الاحتلال، بزعم أنها جزء من وقف «بنبنيشتي» اليهودي.

وكان أهالي سلوان يستخدمون الأرض المنهوبة موقفًا مشتركًا لمركباتهم، والتي تضم أيضًا مرآبًا لعائلة الرجبي، وقطعتي أرض لعائلتي السلوادي وأبو دياب، وتملك العائلات المقدسية الوثائق التي تثبت ملكيتها للأرض منذ مئات السنين، وأجبرت قوات الاحتلال العائلات على إخلاء المركبات والمحتويات من الأراضي، وجرّفت الأرض وأحاطتها بسور.

وفي 27 حزيران / يونيو، استولى مستعمرون على منزل يعود لعائلة الخالدي بالقرب من باب السلسلة بالبلدة القديمة بالقدس المحتلة، وزعم المستعمرون أنهم اشتروه، إذ خلعوا بابه وغيروا أقفاله. وتبلغ مساحة المنزل (وهو وقف لعائلة الخالدي) ما يقارب 200 متر مربع، وهو مكون من سبع غرف ويطل على حائط البراق. إلا أن عائلة الخالدي تمكنت من انتزاع قرار من محكمة الاحتلال بإخلاء المستعمرين المتطرفين من منزلها، ومن ثم استعادة منزلها.

وأجرت سلطات الاحتلال أعمال تسوية لأراضٍ في قرية أم طوبا جنوب القدس المحتلة، دون إبلاغ أصحاب الأراضي، مستندة في ذلك إلى ما يعرف بقانون «تسوية

الأراضي الإسرائيلية»، إذ سجلت نحو 63 دونمًا من أراضي البلدة باسم «الصندوق القومي اليهودي»، ويهدد هذا الإجراء بإخلاء ما يقارب 30 منزلًا مقدسيًّا، يعيش فيها 139 مواطنًا، ما يضعهم أمام خطر التهجير القسري.

وجرت أعمال التسوية بعد أن تقدم أحد السكان «صاحب أرض» بطلب إصدار رخصة بناء من الجهات المختصة، ففوجئ بأن الأرض التي ينوي البناء عليها مسجلة باسم «الصندوق القومي اليهودي». وتقدّمت العائلات بطلب التماس لإيقاف أعمال التسوية.

4 - الاستيلاء على الممتلكات:

في 16 تموز / يوليو، استولى مستعمرون على منزل المقدسي جواد أبو ناب، بعد اقتحامه في حيّ بطن الهوى جنوب المسجد الأقصى مستغلين خلوّه من أصحابه.

وفي 15 آب / أغسطس، اقتحم مستعمرون منزل عائلة شحادة في حي بطن الهوى ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك واستولوا عليه بحماية قوات الاحتلال.

ومنعت قوات الاحتلال المقدسي يونس شحادة من الدخول إلى بنايته السكنية، المكونة من خمس شقق، تزامنًا مع اقتحام المستعمرين للبناية، عقب استيلائهم عليها في بلدة سلوان.

وفي 15 أيلول / سبتمبر، استولى مستعمرون على شقة سكنية في بلدة الطور.

وفي 9 تشرين الأول / أكتوبر، استولى مستعمرون بحماية قوات الاحتلال على قطعة أرض في بلدة جبل المكبر ومنزل في حي بيضون ببلدة سلوان.

وفي 10 كانون الأول / ديسمبر، استولى مستعمرون بحماية قوات الاحتلال على منزل لعائلة غيث في حي بطن الهوى ببلدة سلوان في القدس المحتلة.

وخلال كانون الأول / ديسمبر، أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا يقضي بتحويل أي أرض في القدس لا يتمكن أصحابها من إثبات ملكيتها إلى ما تُعرف بـ«أملاك الغائبين»، مع منع أصحابها من الحصول على تصاريح البناء.

بدأ الاحتلال بتطبيق هذا الإجراء في منطقتي الشـيخ جراح وجبل المكبر، تحديدًا في حي القنبر والأراضي القريبة من الجدار قرب أبو ديس.

ويعمل الاحتلال على توسيع نطاق هذه الإجراءات لتشمل جميع أنحاء القدس، مع تركيز خاص على بلدة سلوان، لاسيما في أحياء البستان، بطن الهوى، وعين اللوزة.

5 - تضييق الخناق بما يخص الحصول على تراخيص بناء:

كشف تقرير صدر عن جمعيتي «عير عميم» و«بمكوم»، بعنوان: (من مئة إلى صفر)، عن منعطف خطير في منح تراخيص البناء للفلسطينيين في شرقي القدس.

ووفقًا للتقرير، فقد فشـلت جميع طلبات الترخيص المقدمة خلال عام 2023 في تلبية متطلبات الإجراء الجديد، ما أدى إلى عدم إصدار أي رخصة بناء، وهو رقم غير مسبوق مقارنة بالسنوات الخمس الماضية، التي أُصدرت فيها بمتوسط 100 رخصة بناء سنويًّا.

ويعود السـبب الرئيـسي في هذا الانخفـاض إلى إلغاء «إجراء المختـار» الذي كان يُستخدم سـابقًا لتقديم طلبات الترخيص، ودخول إجراء جديد حيز التنفيذ. ويتضمن متطلبـات وصفها التقرير بـ«المسـتحيلة»، مثل: تقديم وثائق إضافيـة، لم تكن مطلوبة سابقًا، كإثباتات ضريبية تعود للعهد الأردني قبل عام 1967.

6 - المشاريع الاستعمارية

خلال عام 2024، صدّقت سـلطات الاحتلال على 19 مشروعًا اسـتعماريًّا جديدًا، وبدأت بتنفيذ 12 مشروعًا تمت الموافقة عليها سابقًا، كما أنهت العمل على أربعة مشاريع.

أخيرًا نشـــير إلى جريمة الإخلاء القسري المســـتمرة بحق 20 عائلة في حيَّي ســـلوان وبطن الهوى في القدس المحتلة، مهددة بالترحيل القسري، فيما يمارس القضاء الإسرائيلي الإرهاب القانوني وينفذ أجندات سياسية، لمحاولة الالتفاف على القوانين للسيطرة على المدينة المقدسة، وتبقى جمعية «عطيرت كوهانيم» الاستيطانية ضالعة في هذه الجريمة بحق العائلات في مختلف أحياء القدس المحتلة. ما يؤكد تكامل أشـــكال الإخلاء والاستيلاء القسري عـــلى البيوت والممتلكات المقدســـية الخفية منها والعلنيـــة، وإن كانت الحقيقة التي تم كشفها نير حســـون بمقالته في هآرتس عن تقرير مسجل الأوقاف بوزارة العدل الإسرائيلية كما عرضت هذه الورقة تفضح شكلًا من أشكال سرقة الوطن.

الحي المغربي عام 1917.